

تصريح للسيد مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة ليوم الثلاثاء 07 فبراير 2012

انعقد يوم 7 فبراير 2012 برئاسة السيد عبد الإله بن كيران الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة والذي خصص لمناقشة عدد من الملفات والقضايا المدرجة في جدول أعماله.

مجلس الحكومة يتدارس الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية ومشروع قانونين آخرين

تدارس مجلس الحكومة، يوم الثلاثاء، الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية لسنة 2012 ومشروع قانون يهم الضمانات الممنوحة لأفراد القوات المسلحة الملكية ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بالتعيينات في المؤسسات العمومية والمقاولات الاستراتيجية والتعيينات في الوظائف التي تتم بموجب مرسوم في مجلس الحكومة.

وقال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي، في تصريح للصحافة عقب انعقاد المجلس، أن مشروع قانون المالية لسنة 2012 ركز في خطوته العريضة على مجموعة من التوجهات تهم أولا تعزيز مسار إرساء دولة الحق والقانون وتفعيل الدستور ومقتضيات الجهوية.

وأضاف أن مشروع قانون المالية ركز أيضا على إرساء وتعزيز مسار إطلاق نمو اقتصادي قوي ومستدام وما يقتضي ذلك من تقوية مجهود الاستثمار العمومي والرفع من مستوى لمجهود الميزولة من قبل الدولة بخصوص التشغيل والاقتصاد الاجتماعي، إضافة إلى العمل على تعزيز إمكانات ولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية المرتبطة على الخصوص بالتعليم والصحة والسكن.

وأشار إلى أن المجلس تدارس من جهة أخرى مشروع قانون يهم الضمانات الممنوحة لأفراد القوات المسلحة الملكية حسب ما ينص عليه الفصل 71 من الدستور.

وبهم هذا المشروع، يضيف الوزير، تحديد الحقوق والواجبات والضمانات الأساسية الممنوحة لعسكريي القوات المسلحة أثناء قيامهم بمهامهم في الدفاع عن حوزة الوطن وصيانة أمنه وحدوده.

وأضاف أن مجلس الحكومة تدارس أيضا الخطوط العريضة التي تهم مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالتعيينات في المؤسسات العمومية والمقاولات الاستراتيجية والتعيينات في الوظائف التي يتم التعيين فيها بمرسوم في مجلس الحكومة وفق ما ينص عليه الدستور في الفصلين 49 و92.

السيد الخلفي يؤكد أن مدينة تازة استعادت هدوءها الطبيعي

أكد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة السيد مصطفى الخلفي إن مدينة تازة استعادت هدوءها الطبيعي.

وأشار السيد الخلفي في تصريح للصحافة أدلى به عقب انعقاد مجلس الحكومة، يوم الثلاثاء، إلى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية "الصعبة" التي تعيشها المدينة لا يمكن أن تجد طريقها إلى الحل إلا في إطار حوار بين كافة مكوناتها، معتبرا أن هناك أولوية لحل المشكلات الاجتماعية التي كانت وراء الأحداث التي عرفتها مدينة تازة، خاصة ما يتعلق بفواتير الكهرباء والتشغيل.

وفي ما يخص المس ببيع الممتلكات، أكد الوزير أن النيابة العامة ستقوم، في حالة وجود شكايات بهذا الخصوص، بفتح تحقيق في هذا الموضوع، مبرزا أنه سيتم العمل على جبر الضرر والتعويض عن حصول خسائر في إطار عمل تشاركي يجمع كافة المعنيين.

وشدد على أن "الحكومة تعتبر الأمن واستتبابه والحفاظ عليه قضية مركزية لا يمكن في أي حال من الأحوال التساهل معها".

وكانت مدينة تازة قد شهدت أحداثا مؤسفة في بداية الشهر الجاري نتج عنها عنف وإصابات في صفوف عدد من أفراد القوات العمومية والمواطنين، وحصول أضرار في الممتلكات العامة والخاصة ومحاولة اقتحام واحتلال الملك العمومي، وذلك على خلفية مطالب اجتماعية.